

Urban planning and its links to the social organization of the city

(A Fielded sociological study)

التخطيط الحضري وارتباطاته بالتنظيم الاجتماعي بالمدينة

(دراسة سوسيولوجية ميدانية)

Dr. Boulares Mounir

Faculty of Social and Human Sciences, Department of Sociology, Abdelhamid
Mehri University Constantine 02, Algeria

Email: boularesmounir25@gmail.com

Received: 13/06/2024; Accepted: 23/09/2024; Published: 02/11/2024

Abstract:

The difficulties and obstacles that result from the lack of comprehensive urban planning, for example, such as affecting neighborhoods in the city and neglecting other neighborhoods, are directly led to the emergence of a psychological, sociological, and planning gap within a single city. Cities whose neighborhoods are characterized by narrow streets and crowded housing with an interwoven urban fabric are dominated by a kind of apathy or apathy. Decline in several aspects, perhaps the most important of which is the loss of the aesthetic view of the neighborhood and the emergence of social and psychological crises for urban individuals.

The study used the descriptive approach to describe the phenomenon under study and the historical approach in order to trace the historical context, development, and chronology of the phenomenon. The study also used a stratified sample because the study population consists of segments that include university students, permanent workers, people with self-employed professions, retirees, housewife mothers, and then The stage of collecting information, using observation, direct interviews, and a questionnaire. The results reached in this study are that the city was built in the absence of urban development plans, and the spatial proximity between housing leads to the emergence of conflicts between individuals and groups, a complete

absence of housing plans, and the absence of dividing boundaries. There are clear differences between the two populations, which has affected the relationships of these individuals and families.

Keywords: urban planning; social organization; Social interaction; Social relations; City.

- مقدمة

بظهور النمو الاقتصادي توسعت المناطق الحضرية في العالم و عرفت نمو حضريا و عمرانيا من خلال توافد المهاجرين إليها الذين طمحو إلى تحسين ظروفهم المادية و الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى الزيادة العددية لسكان المدن من ناحية و الزيادة في عدد البناءات الفوضوية غير المخططة من ناحية أخرى، مما انعكس سلبا على مورفولوجية المدينة و شكلها المعماري والجمالي، وكذا انعكاساتها السلبية على علاقات الجيرة فيما بين الأسر داخل الأحياء المزدهمة وغير المخططة.

و هكذا تعد الأحياء الفوضوية ظاهرة اجتماعية منتشرة عبر أرجاء ولايات الجزائر وهاته الأحياء تتسم بأنها نسيج عمراني متشابك من حيث البناءات، و كذلك ضيق الطرقات و انعدامها ما بين بعض المساكن، الأمر الذي يشوبه ظروف معيشية يسودها نوع من القلق و الصراعات والنزاعات ما بين الأسر و افتقارها الكلي للمرافق و التجهيزات الضرورية، و عدم قدرة الدولة في معالجة و إيجاد الحلول الكفيلة للنهوض بهذه الأحياء و ترقيتها و تلبية متطلبات و حاجيات أسر هاته الأحياء .

وعليه فإن المجاورات السكنية في مضامينها تتجاوز فكرة كونها تنحصر في أماكن للإقامة لكن مفهومها يتجاوز كل تلك الاعتبارات ليشمل فكرة مفادها بأنها هي تلك الارتباطات الاجتماعية والمصالح المشتركة ما بين الأفراد والأسر والشعور بالانتماء، تتم عن طريقها تلبية احتياجاتهم الاجتماعية يسودها نوع من التعاون والتضامن الاجتماعي المشترك بداخل الأحياء، فمن مستلزمات و متطلبات الأحياء هي التهيئة العمرانية و خلق شبكة الطرقات و الأرصفة، و كذا إنجاز العيادات و بناء المدارس و غيرها من المستلزمات الضرورية للحياة الحضرية، والتي من شأنها أن توطد العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع المحلي.

و قياسا على ما سبق فمدينة القرارم قوقة بولاية ميلة تعاني كغيرها من باقي المدن الجزائرية من انتشار ظاهرة الأحياء غير المخططة وما نتج عنها من بروز صراعات و نزاعات ما بين الأسر مما أثر سلبا على علاقة الجيرة و خصائصها الاجتماعية و الثقافية و ذلك راجع في أساسه لغياب التخطيط في هاته الأحياء وعدم وجود مخططات المتعلقة ببناء المساكن وكذا رخص البناء و عقود ملكية المساكن مما جعلها مكان خصب لمجموعة من الأمراض و الظواهر الاجتماعية غير السوية كالعنف و الشجار و الخصومات و الصراع ما بين الأسر حول الأراضي المجاورة، مما أفقد طابع الجيرة خصوصيته.

وقد انطلقت الدراسة من جملة من التساؤلات وهي على النحو الآتي:

- التساؤل الرئيسي: هل للأحياء الفوضوية بالمجتمع الحضري انعكاسات سلبية على علاقات الجيرة ؟
- التساؤلات الفرعية:

— هل هناك علاقة بين تلاشي وضعف التنظيم الاجتماعي الحضري بين الأفراد و الوسط الايكولوجي للحى الفوضوي ؟

- هل تساعد الأحياء الفوضوية في إفراز المشكلات الاجتماعية الحضرية ؟

- هل لإفتقار الحى غير المخطط للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة أثر في التفاعل الاجتماعي الحضري بين الأفراد والجماعات؟

- ما هي الظروف التي تشكلت في خضمها الأحياء الفوضوية في ظل غياب التخطيط الحضري ؟

- هل للتقارب المكاني بين مساكن الأسر سببا في إضعاف الأنساق الاجتماعية الحضرية.

1- فرضيات الدراسة: وبالاستناد إلى الواقع الميداني وبالنظر إلى المشكلة البحثية وما صاغته من تساؤلات

قمنا بصياغة فرضية رئيسية وثلاثة فرضيات فرعية وهي على النحو التالي:

أ- الفرضية الرئيسية:

— يعد البناء غير المخطط وتشابك نسيجه العمراني وتداخله له انعكاسات على علاقة الجيرة والتنظيم الاجتماعي داخل الأحياء غير المخططة بالمدينة.

ب- الفرضية الفرعية الأولى:

- تؤدي الأحياء غير المخططة إلى بروز صراعات ونزاعات وضعف الروابط و العلاقات الاجتماعية فيما بين الأسر.

ت- الفرضية الفرعية الثانية:

— غياب التخطيط العمراني بداخل الأحياء الحضرية أدى إلى استغلال الفضاء الإيكولوجي بشكل عشوائي وغير منظم.

2- أهداف الدراسة: و من خلال هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة تقصي العلاقات بين البناء غير المخطط الذي تحيا فيه الأسر في المجتمع الحضري و ما ألت إليه علاقة الجيرة في المجتمع وعليه يمكن القول أن الهدف من دراستنا هذه يتمثل في:

- معرفة الأنماط العمرانية السائدة في مجتمع الدراسة
- التعمق في معرفة التراكيب الاجتماعية لأفراد بالأحياء داخل المدينة
- إعطاء صورة عن طبيعة الحياة الاجتماعية في المناطق السكنية الفوضوية من حيث التخطيط والتجهيزات والمشكلات الاجتماعية.
- كذلك إلقاء صورة واضحة ودقيقة حول ما ألت إليه الأحياء السكنية في المدينة.
- التعرف على الخلفية التاريخية لظاهرة البناء الفوضوي بالمدينة محل الدراسة.
- الكشف عن التفاعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.

3- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: وهي أطروحة للأستاذ الدكتور عبد العزيز بوودن والتي تحمل عنوان المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، جامعة قسنطينة، 2000.

وانطلقت الدراسة من الإشكال المتمثل في أثر النمو الحضري السريع ومشكلاته بمدينة قسنطينة. وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي على النحو الآتي: فشل السياسات المنتهجة في الجوانب التخطيطية، وصعوبة التكيف بالوسط الإيكولوجي للحى الفوضوي.

الدراسة الثانية: وهي دراسة للأستاذ الدكتور بن السعدي إسماعيل لعام 2001-2002 الموسومة بالثقافة وال عمران دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، وانطلقت الدراسة من فرضية عامة وهي أن المناطق السكنية المحيطة بالمدينة تتميز بخصائص عمرانية لا تتوفر فيها شروط البناء السكني الحضري، وعدم توفر في مجتمع البحث خصائص ثقافية عمرانية.

الدراسة الثالثة: للأستاذ الدكتور قيرة إسماعيل وهي دراسة حول الأحياء الهامشية في المدينة الجزائرية المعاصرة مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية بوهان، 2001، من أهم النتائج المرتبطة بهذه الدراسة نجد ما يلي: عدم الاحتكام للضبط الاجتماعي من طرف الأفراد والجماعات، وسيادة العلاقات الأولية في إطار التفاعل البيئي بالمجتمع.

الدراسة الرابعة: وهي أطروحة دكتوراه الموسومة ببناء المجالات الحضرية بحى شنغاي، إشكالية الهجرة والتغير الاجتماعي، في علم الاجتماع مقدمة من قبل mlle yakine zahao، جامعة كاتشان cachan للسنة الجامعية 2009، اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الأطروحة على مجموعة من الفصول حيث تناولت الدراسة موضوع الكشف عن خصائص حي المهاجرين بشنغاي shangai، عالجت الأطروحة جملة من المواضيع من بينها الهجرة الداخلية والحراك الاجتماعي وكذا التركيب المورفولوجي للسكان الحضريين وميكانيزمات التركيز والهوية الحضرية.

4- مفاهيم الدراسة:

4-1- تعريف التخطيط:

أ- لغة: كما ورد في معجم المعاني هو وضع الأهداف المطلوب تحقيقها ورسم سياسة تنفيذها في ضوء الإمكانيات المتاحة برنامج زمني. أما في معجم "هاشيت" تعني نظم وتوقع وفق خطة.

ب-اصطلاحاً: التخطيط الحضري هو محاولة تهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها.

ت-اجرائياً: التخطيط الحضري يعد واحداً من الآليات التي يعتمد عليها في تنظيم الأطار السوسيو-حضري للمدينة.

4-2-تعريف التنظيم الاجتماعي:

أ-لغة : عرف في معجم المعاني مجمل القوانين التي يخضع لها المجتمع.

ب-اصطلاحاً: مجموعة القواعد والأحكام والأساليب المقننة التي تحكم وتحدد العلاقات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، لإشباع حاجات أفراد المجتمع.

ت-اجرائياً: هو تلك العلاقات والروابط الاجتماعية المشتركة بين الأفراد والجماعات بالمجتمع

5-المدينة الجزائرية ورهانات التخطيط الحضري:

تعد قواعد التهيئة و التعمير في تاريخ البشرية حضارة علم، وفن وأخلاق وهي التعبير عن مجموعة من المعارف والمهارات وانبعثت الثقافة حضارة التمدن التي تساهم في تطوير الإنسان وأفكاره وحياته الاجتماعية وترجمة لها من خلال فن تنظيم البناء والعمران.

وقد تطورت هذه المفاهيم لتصبح قوانين قائمة بذاتها لتشمل وضع القوانين الرامية إلى كيفية تنظيم المدن وإنجاز التجمعات السكنية العمرانية، تنظيم إنتاج الأراضي القائمة للتعمير إنجاز وتطوير المباني حسب التسيير العقلاني للأرض، تحقيق التوازنات بين مختلف الأنشطة الاجتماعية (زراعة، صناعة، سكن) المحافظة على المحيط والبيئة والمنظر العالم الحضاري وهذا بموجب سياسة واستراتيجية عامة تحدد على أساسها القوانين وتنفذ عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

5-1-سياسات التهيئة الحضرية بالمدن الجزائرية: مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل متعاقبة وعليه ترتب ظهور مدن بأكملها وأحياء وبنائيات كبير تقتصر لأدنى قواعد التهيئة العمرانية ودون احترام لأدنى ومقاييس والشروط المطبقة حيث أطلق على نوع منها اسم البنائيات الفوضوية والتي فرضت وجودها كحتمية مما يتطلب الأمر ظهور قانون لتصحيح هذه الأوضاع والاعتراف بها بموجب مرسوم 211-85 المتعلق بتسوية البناءات الفوضوية.

5-2- مراحل التخطيط بالمدن الجزائرية:

منذ الاستقلال بادرت الجزائر إلى إعادة تنظيم المجال العمراني والحضري من خلال أدوات التهيئة العمرانية، بالاعتماد على المصالح والهيئات الموروثة عن الاستعمار أو المنشأة الحديثة (قيرة، 2004: 75)، وذلك للتصدي لظاهرة التحضر بكل أبعادها والتمركز السكاني.

وهكذا عرفت الجزائر حتى الآن مرحلتين كبيرتين منذ الاستقلال وهما:

5-3- مخططات التهيئة والتعمير بالجزائر

أ- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير : (P .D .A .U).

إن القوانين والمواد المحددة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (قيرة ، 2004: 70)مستخرجة من القانون رقم 29/90، المؤرخ في جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ومن المرسوم التنفيذي رقم 177/91، المؤرخ في 14 ذو القعدة 1411 الموافق لـ 28 ماي 1991، وهو يحدد الإجراءات الخاصة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية فهي عبارة عن وثيقة مرجعية وقانونية لاستخدام المجال في المدينة حاضرا أو مستقبلا.

وبالاطلاع على القانون 29/90 المؤرخ في ديسمبر 1990، (قيرة، 2004: 70)المتعلق بالتهيئة والتعمير يمكن حصر وتحديد الخطوط البارزة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الجزائر كما يلي:

— تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي للتراب المعني.

- نمط التهيئة المقترح مستقبلا بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بالتهيئة العمرانية.

— تحديد الأهداف والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط، كما يرفق هذا المخطط بالخرائط والبيانات التي توضح الجوانب التالية:

*تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية والأنشطة والماء والتجهيزات مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحديث الهيكلية العمرانية. النقل والمواصلات.

ب- مخططات شغل الأراضي (POS):

لقد حدد القانون رقم 24_90 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 الإجراءات القانونية الجديدة في مجالي التهيئة والتعمير عبر أولا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U. ومخطط شغل الأراضي P.O.S ثانيا، كأداتين من أدوات التعمير يلزم كل البلديات على المستوى الوطني أو جزء منه ويعتبر مخطط شغل الأراضي كتكملة أساسية للمخطط التوجيهي. (قيرة، 2004: 75)، هذا المخطط إلزامي لكل بلدية عبر القطر الجزائري ويقوم بمهمة التنظيم، استخدام الأراض والمجال في ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويهدف إلى:

— تحديد المناطق العمرانية السكنية، الخدمات، التجارة، مناطق الصناعة، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية). كما يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع المناطق الواجب حمايتها وتجديدها وترميمها.

— يحدد مقاييس بعض البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية كتحديد المساحات، كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات ويحدد ارتفاعها.

كما توضح في المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف المحددة بدقة لاستخدام الأراضي والوسط طيلة مدة زمنية معينة (5 سنوات إلى 10) ويرفق مع التقرير التحليلي للخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق التي يغطيها المخطط شكل الأراضي. (قيرة، 2004: 75) من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التي تفسر هذه الظواهر أو الوقائع. (بوودن، 2005: 4) التي تقوم بالدمج الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يعتبر الجانب الميداني لأي دراسة علمية بمثابة مرحلة التنسيق والربط ما بين الجانب النظري والميداني، لأنه لا يمكن التوصل لإنجاز بحث كاملاً ومنتاسقاً دون الربط ما بين هاذين الجزئين، وسنلقي الضوء فيما يلي حول مجالات الدراسة الاستطلاعية والتي تتلخص في ثلاثة أقسام وهي على النحو التالي:

6-المجال العام للدراسة الميدانية:

يتمثل المجال العام للدراسة بمدينة القرارم قوقة ولاية ميله وهي تقع شمال ولاية ميله وهي تتربع على مساحة قدرها 3481 كلم²، كما تتميز مدينة القرارم قوقة، لتي بنيت في ظل غياب قوانين التخطيط وذلك راجع في أساسه إلى أن تلك الأحياء شيدت أثناء خروج المستعمر الفرنسي، وعلى هذا الأساس لم تعرف تلك الأحياء قواعد التخطيط إطلاقاً، مما أنساق عنه مباشرة بروز أحياء فوضوية تفتقد لأهم المعايير المعمارية وحتى الجمالية.

6-1-المجال الخاص للدراسة:

أ- موقع حي الإخوة خياط:

يقع الحي الإخوة خياط بالقرب من وسط المدينة يبعد عنها بحوالي 600م، عن مركز المدينة يتربع على مساحة قدرها بحوالي 1000م²، ويعد حي الإخوة خياط بمدينة القرارم قوقة من الأحياء القديمة المتواجدة على مستوى القطاع الحضري، حيث يرجع تاريخ وجوده إلى سنوات الخمسينيات وذلك بسبب المرحلة الاستعمارية وما أنجر عنها من نزوح ريفي نحو المدينة.

إذ يتمركز هذا الحي على أراضي تعود ملكيتها الأصلية إلى أراضي البلدية، يبلغ عدد سكانه 2785 نسمة وذلك حسب الدراسة التي قامت بها مصلحة الإحصاء لسنة 2013، كما أن الحي يضم 380 مسكن، تسكنها 380 عائلة موزعة عبر الفضاء الإيكولوجي للحي.

ب-مورفولوجية الحي:

أما عن الجانب المورفولوجي للحي، فهو عبارة عن مساكن متداخلة فيما بينها تفتقد كلية لمعايير التخطيط الحضري، وهي تشكل نمطا عمرانياً متشابكاً، تتعدم فيه التجهيزات الضرورية كالحدائق والمساحات الخضراء والمدرسة الابتدائية التي تشكل في معظمها وحدة الجوار، إن الحي السكني الإخوة خياط تفتقد فيه الروح الجمالية والتصميمية العمرانية.

6-2-دراسة خصائص الثقافة العمرانية والتطور العمراني لمدينة القرام قوقة بولاية ميلة: تعتبر دراسة التطور العمراني الحضري من أبرز العناصر الأساسية في دراسة مجال عمراني معين من أجل معرفة الخصائص المختلفة التي تتحكم في نمو المدينة، وحالة نشأتها وذلك من خلال تحليلنا لمنطقة الدراسة حيث تم التوصل إلى معرفة مراحل التطور العمراني للمدينة وهي على النحو التالي:

أ- المرحلة الأولى: بداية ظهور مدينة القرام إلى غاية الاستقلال زمن ظهور المدينة بدخول الاستعمار الفرنسي أرض الوطن، وكانت منطقة مبعثرة فقام المستعمر بإنشاء وبهذا تأسست القرام سنة 1880 م، وبقيت تتوسع على أطرافها وخاصة على محيط المركز إلى غاية الاستقلال.

ب- المرحلة الثانية: بعد الاستقلال حتى 1980

بعد الاستقلال مباشرة ظهرت المدينة بتطور عمراني سريع جدا غير منظم جراء النزوح الريفي، والتوافد إلى المدينة من المناطق المجاورة من مدينة سكيكدة وجيجل، وهذا ما أدى إلى ظهور مناطق عشوائية.

ت- المرحلة الثالثة: 1980-2014 خلال هذه المرحلة نلاحظ التطور العمراني العقلاني المنتظم حيث توسعت المدينة على طول المساحة بشكل تخصيصات وكذلك عمارات، وتمثل هذه المرحلة أهم المراحل التطورية للمحيط العمراني للمدينة باتخاذها شكل منتظم.

6-2- أهداف التخطيط الحضري: يعتبر التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية (الهيثي، 2009: 24)، تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية و التجارية والصناعية. التأكيد على أن تكون البيوت قوية البناء وصحية ومريحة. الاهتمام بالوظيفة الترفيهية داخل المدن. ولعل من النتائج المترتبة عن عدم التخطيط ينصب اهتمام الدول الأقل نموا في العالم على الإنتاج بوجه رئيسي(تشارلز، 1964: 68) لإعادة تخطيط المدن، ولكن إعادة التخطيط ستصبح مستحيلة انداك وذلك لسبب النمو المطرد في المساكن القانونية وغير القانونية.

فمن خلال مخطط السكن والحياة الاجتماعية نجد بأنه منذ عشرون سنة مضت من الزمن عمل المخططون على وضع خطط تنسيقية ما بين مراكز المدن والمناطق المجاورة وهذا ما ينتج عنه إنتاج مجتمع ذا ثقافة وهوية موحدة. (Francoise, 2001:7) ويقوم التخطيط الناجح على عدد من المبادئ الأساسية لعل من

أهمها: (عياصرة، 2009: 38). الواقعية والدقة والاولوية والتكاملية والمرونة أي الاستجابة للظروف الواقعية دون اهمال الشمولية والاستمرارية في السياسة التخطيطية.

3-6- إستخدامات الأرض الحضرية: تعتبر عملية استخدام الأرض الحضرية عملية معقدة مقارنة بغيرها من عمليات التخطيط، حيث يتم من خلالها ربط ودمج المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام معين مع تقييم وتوقع مسبق للحاجات المستقبلية، و بخصوص الشكل الحضري فقد اقترح لنش Lunch عام 1981 نظرية الشكل الجيد للمدينة من خلال ربط قيم الاستخدام الاجتماعي و التغيير و الثبات في الهيكل الطبيعي للمنطقة الحضرية، و قال بأن الشكل الحضري الجيد يتمتع بمجموعة من المقاييس التي يمكن التعبير عنها بمستويات مختلفة هي (غنيم، 2004: 40)، كما يعتبر عامل التجاور أحد العوامل الاجتماعية المهمة في حياة التجاورات نظرا لما يشمله من تطوير لعلاقات اجتماعية رئيسية و هامة فكل متجاورة عبارة عن وحدة عضوية و تتكون من مساكن و لها مدارسها و أسواقها و مناطق ترفيهها الخاصة.

7- المدينة والتنظيم الاجتماعي:

فالمدينة هي شيء أكثر من كونها منطقة حضرية للأفراد والتجهيزات الجماعية والشوارع والمساكن والإنارة والكهرباء والترمواي والهاتف إلخ، ولكنها شيء أكثر من كونها تشكيلات لمؤسسات وتجهيزات إدارية المحاكم المستشفيات والمدارس ومراكز الشرطة، ولكن المدينة هي حالة روح *état désprit*، وهي مجموعة العادات والتقاليد والمشاعر، وبكل بساطة فهي ليست مجرد ميكانيزمات للألآت وغيرها بل هي الطبيعة الإنسانية. (Grafmeyer, 1984:79) على العموم يتفق كل الباحثين على أن المدينة هي مركز التركيز السكاني والعمل والترفيه، كذلك تشترك هذه الآراء في القول بأن هناك خاصية الحجم التي يمكن لها أن تعرف من خلالها المدن. (أبو عيانة، 2002: 159) أما في الدانمارك نجد أن كل محلة عمرانية يزيد عدد سكانها عن 300 نسمة تعتبر مدينة *Town* كما هو الحال في السويد وفنلندة، أما التعريف العددي الذي وضعته فرنسا والمتمثل في أن الحد الأدنى لأي مركز حضري هو 1000 نسمة. (غلاب والجوهري، 1982: 45) كما يرى ماين *Maine* و فيبر و دوركايم، بأن المدن عبارة عن تنظيمات وظيفية و أن أساس التنظيم الحضري هو العقد الاجتماعي بين أعضاء المجتمع، ففي المجتمعات الحضرية لا يكون غزو المرء لمكانه كعضو في العائلة في مستوى أهمية مجموع الاتفاقات أو العقود المتبادلة. (دليمي، 2004: 8)، فالعقود الاجتماعية تسمح للناس بالعيش متقاربين جغرافيا بحيث يتفاعلون مع الآخرين الذين لا يعرفونهم كأفراد.

إن قضية الإيكولوجية لدى لويس ويرث Louis wirth هي الاهتمام بالجوانب الإيكولوجية للمدينة أي البحث في قضية الإيكولوجية وإشكالية القطاعات لأرنس برغس وقد اعتبرت دراسة لويس كلاسيكية اهتمت بدراسة الظواهر الاجتماعية الثقافية (Whirth, 1928:8) وهذه الإشكالية للإيكولوجية البشرية تسمح بترجمة هذه الظواهر في الإطار الإيكولوجي ، ولعل المعلومات الشخصية وتاريخ الحياة برأي برغس burgess، أفضل طريقة لفهم أعمق وأشمل للديمومة الحضرية.

كما نجد " روبرت بارك " ، " و لويس ورث " ، وذلك أنهما وجدا من المناسب عند معالجة الحياة الحضرية من وجهة النظر السوسولوجية التركيز على ثلاثة مسائل: (Whirth, 1928:12) دراسة إيكولوجية المدينة، وتنظيم المدينة التي يتخذ طابع خاصا كلما اتسعت المدينة حجما، و بالأخص عندما يظهر التمايز الواضح في أجزاء هذا التنظيم، و أهم ما يفلت الانتباه في هذا المجال إمكان تقسيم التنظيم الاجتماعي الكبير إلى عدد لا حصر له من التنظيمات الاجتماعية الفرعية. (Whirth, 1928:8) دراسة سيكولوجية السكان. لأن الحياة الاجتماعية المدنية هي بناء التفاعل و ليس بناء الحجر والصلب والإسمنت، وقد يكون الاهتمام بهذه المسائل مفيدا إذا كان الغرض منه التدليل به و بغيره على أنواع النشاط المختلفة في المدينة. (غيت، 1983: 148) رونالد وارن Ronald Warren يرى بأنه تلك المصالح المشتركة و الأنماط المتميزة من السلوك تختص بها جماعات يعينها الأفراد، نظرا لاشتراكهم في نفس المنطقة أو المكان.

أ- القيم و المعايير المشتركة : إن من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، (عبد العاطي السيد، 2011: 40-42) ما يسوده من أنساق خاصة للقيم و المعايير إذ كثيرا ما يعاد صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى في ضوء الرموز و الأحداث ذات الدلالة و المغزى في المجتمع المحلي.

يرى روبرت بارك المدينة على أنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن و لهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بالتباين الثقافي المتميز ". (بوودن، 2004: 28)، أما ماكس فيبر يعرف المدينة على أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبيا تعتبر مكان إقامة مغلق. (بوودن، 2004: 28) أما تعريف المدينة من الناحية الاقتصادية بأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة (بوودن، 2004: 28). أما مونييه يعرفها على أنها مجتمع كامل أساسه الجغرافي محدد بحجم سكان الذي يشغلونه (بوودن، 2004: 28). و يعرفها مفوردي على أنها المكان التي تلنقي فيه كافة موجات الحياة

المنتشرة و تظهر فيها فاعليتها الاجتماعية و قيمتها ففيها تعدد وجوه الإنتاج الحضري كما تتحول الخبرة و التجارب الإنسانية إلى إشارات و رموز حية و أنماط السلوك و قواعد النظام. تدخل النواحي الاجتماعية والاقتصادية كمؤثر فعال في كيفية تحديد الأفضل من بين المقترحات التصميمية للبيئة السكنية(الموسوي ، 2006: 165-185)، وذلك لإيجاد بيئة سكنية إنسانية تحقق وتحفز على تكوين العلاقات الاجتماعية بين ساكنيها.

وتقرر النظرية الإيكولوجية أن المجتمعات الإنسانية تربط وتوحد ما بين العناصر البيولوجية والاجتماعية والثقافية، (خاطر، 2005: 18) أي تمثل انساقا بيوسوسيو ثقافية حيث تتداخل العناصر البيولوجية والثقافية والاجتماعية فيما بينها على نحو أكثر تعقيدا، حتى أن تجاهل أحدها يؤدي إلى فهم خاطئ للمجتمعات الإنسانية.

ب-التفاعل الاجتماعي الحضري: هو القدرة على تكوين العلاقات التي تعد من أهم صفات الإنسان، ومن أشكال التفاعل الاجتماعي الحضري (الصيداوي، 2002: 222-223). التعاون والتنافس والصراع والتوافق، وعليه فالتفاعل الاجتماعي الحضري يعد وسيلة الاتصال بين الأفراد في سبيل حركة ديناميكية الجماعة.

ويتجه "أرمان كوفليه" في المعالجة الحضرية (بن السعدي، 2001.2002، 39) بأن تفسير الظواهر الاجتماعية بالإطار الطبيعي للنشاط البشري ، حيث برز طبيعة تأثير البيئة وتفاعل الإنسان والبيئة.

8-خصائص التنظيم الاجتماعي: وعليه فالمدينة هي ذلك التصور الذي يفيد بأنها تشتمل على اختلافات المواطن والإقامة تميل إلى الارتباط بأنماط مختلفة من السلوك وطرق مختلفة من أساليب العيش والحياة، حيث يمكن قياسها من خلال أشكال العلاقات وأنساق التفاعل ومحددات السلوك الجمعي، (السيد عبد العاطي، 1998، 214) وذلك من خلال الحكم على أنها ظاهرة إيكولوجية يمكن قياسها من خلال متغيرات الحجم والكثافة والتغاير ومن خلال هذا المنطلق يتضح لنا جليا الخصائص العامة للتنظيم الاجتماعي الحضري ولعل من بينها نذكر ما يلي:

8-1- التمايز أو اللاتجانس الحضري: إن النتيجة الحتمية للتحضر هي التباين الاجتماعي، وعليه تعتبر الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تساعد على المنافسة حول المكان والامتيازات والإمكانيات المتاحة، وعلى هذا الأساس نجد المدينة وما تتوفر عليه من تخصص وتوفر الأنشطة الكبرى الأمر الذي يدفع إلى

ظهور نسقا أو نظاما معقدا، وكذا توافد المهاجرين إليها جعلها مكانا طبيعيا للتغاير والتمايز حيث تختلط فيه الأجناس والثقافات التي تؤكد بدورها على بروز الفردية، حيث نجد لويس ويرث يؤكد على حقيقة مفادها بأنه كلما كبر حجم الجماعات الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض كلما برز وتجسد التغاير فيما بين الأفراد.

8-2- الطابع السطحي أو الثانوي للعلاقات الاجتماعية:

إن الحجم الأمثل للمدينة يصبح يشكل جماعة ثانوية بالدرجة الأولى حيث تبرز العلاقات الاجتماعية والتفاعل فيما بين الأفراد (السيد عبد العاطي، 1998، 214) على أساس نوع من اللامبالاة بحيث تتجسد العلاقات الانقسامية على حد تعبير لويس ويرث، ومن ثم فإن ارتباطه بالآخرين يكون محدودا وأكثر بعدا عن العاطفية أو الانفعالية.

8-3- التسامح الاجتماعي: لقد أصبح لسكان المدينة حياة خاصة به وذلك راجع في أساسه لتحرر الفرد من قيود الجماعة الأولية والسبب في ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح وأنه لا يهتم إلا بتنظيم السلوك العام، كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية لأنها لا تتعارض مع الهيكل الثقافي العام للمجتمع.

8-4- سيطرة الضبط الرسمي والثانوي: إن المدينة تمد ساكنيها بمجموعة من الشروط التي يمكن وضعها في قالبين الأول وهو تلك العلاقات الاجتماعية والثانية (السيد عبد العاطي، 1998، 214) هي تلك الارتباطات الفيزيائية مع الأفراد، وعلى هذا الأساس يظهر نوع من التمايز وتتجسد فكرة التدرج المهني وكذا الثقافي ليمس كذلك الأفكار والقيم.

8-5- التنقل والحراك الاجتماعي: إن ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم العمل وسيطرة فرص المنافسة و بروز العلاقات غير الشخصية (السيد عبد العاطي، 1998، 214) بحيث نلاحظ بأن المجتمع الحضري هو حشد من الأفراد غير المتجانسين ولذلك نجد أن ساكن الحضرة يستطيع أن يحقق درجة من التنقل الاجتماعي بحيث يطمح للبحث عن المكانة ومن ثم المحافظة عليها، وخاصة عندما أعطت الأولوية للتعليم وتأكيد العلاقات الاجتماعية والارتقاء بها.

8-5- الروابط الاختيارية: إن كبر حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية والقرب المكاني بين الأفراد وتنوعهم مما يجسد فكرة بروز الإختيارية، وربما التأكيد على الممارسة أو الاهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري يفقدان طابع المجتمع المحلي، ليصبح في النهاية مجرد كيانات إدارية تفقد للولاء و للانتمائية.

يميل سكان الحضر إلى أن يكتسبوا الخاصية الطوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد في أساسها على القرابة كما تتميز الجماعات الأولية بالاتجاه نحو الطابع الرسمي، كما أنه برزت أشكال جديدة من الجماعات تعتمد على المصلحة من بينها النوادي والمجاورات، ولعل الإهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري يخرج عن صيغة المجتمع المحلي.

أ- الفردية: إن الطابع الحضري يشجع وباستمرار سيطرة الروح الفردية والروابط الطوعية والإختيارية والثانوية، وتتنوع الجماعات التي تتصهر فيها سلوكيات الأفراد (السيد عبد العاطي، 1998، 214) مما ينجم عنه وعي الأفراد بتمييزهم عن الآخرين، ويتمخض ذلك كله عن نوع من تقنيت الحياة الاجتماعية وتميزها بالطابع الفردي.

ب- العزل المكاني: فالتنافس على المكان في المجتمع الحضري من شأنه أن يخلق فصل وعزل واضح ومتميز ما بين الجماعات (السيد عبد العاطي، 1998، 214) وكذا ما تعلق الأمر بالأنشطة والوظائف، هذا كله شجع عملية التنقل الاجتماعي خاصة لما اتاحت الفرصة للتعليم والمهارة والتعلم والثروة كدعائم لكسب المكانة الاجتماعية للأفراد.

ت- دراسة الأحياء غير المخططة: ففي يومنا الحالي وخاصة في الدول المتقدمة نجد بأن تعقد الأنظمة الحضرية أثرت على وظائفها الحيوية، (Jocelyne, 2002:115) وخاصة ما تعلق الأمر بالمواد المستعملة في السكن 'habitat'، أدت إلى تظافر الجهود من طرف المختصين حيث قاموا بتشكيل ودراسة حالة المكان مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التطور الحضري، وكذا تحديد تدخلات الجهات المعنية أو العمومية.

ث- مفهوم الحي السكني: يعني الحي السكني، منطقة سكنية تضم مجموعة من العوائل التي تربطها ببعضها علاقات اجتماعية كثيرة كالتعارف و تبادل الزيارات و الحاجات و الخدمات و القيام بأعمال مشتركة كالإجتماعات و غيرها (عطوي، 1997: 216) كما يعرف الحي من وجهة نظر سوسولوجية بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي، و المصلحة المشتركة، و يؤثر بعضهم على بعض، و هو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالإنتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه. (عوض، 1997: 195) إن في وسع مجموعة كبيرة من المنازل أن تشكل "حيا"، وذلك على اعتبار ما يقدمه السكان من الممارسات الاجتماعية، (أبرمز، 1994: 16) التي من شأنها أن توحد العلاقات ما بين الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إن مفهوم طريقة السكن "mode d'habiter" تجعلنا نضع تقارير حول الأفراد والجماعات الاجتماعية وربطها بالمكان وكذا البيئة التي يحيا بها الأفراد وهذا يوحي لنا بأن هذه العناصر تشكل ضوابط استعمال المجال أو المكان اجتماعيا إلى حد كبير، وهنا يستدعي الأمر تدخل كل من الجغرافيين وعلماء الاجتماع (Annabelle, 2012:7) وذلك لأجل وضع تحليلات وتفسيرات دقيقة حول الأشكال الاجتماعية والروابط الاجتماعية والمكانية، وذلك لأجل العيش معا، ومن

تم تخلق علاقات مجتمعية يومية، إن مفهوم أسلوب أو طريقة كيف نساكن هذا الأخير له دور في الربط بين ما هو إجتماعي وما هو إيكولوجي.

وقد تنوعت الأحياء الفقيرة المزدهمة فالمدينة لا تخلوا من الأحياء الفقيرة، منها القديمة المباني. وكذا أحياء العشش فسكان هذه العشش هم الوافدون الذين يقفون على أبواب المدن، هم البؤساء لفضهم الريف و انغلقت دونهم أبواب المدن، (عطوي، 2003:218). والأحياء القصديرية charle booth إذ تعد هذه الأخيرة بانها الاماكن التي يسودها الفقر (Yakine, 2029:25) وانتشار الأمراض الاجتماعية وتردي السكنات.

9- عرض بيانات الدراسة الميدانية :

- تحليل الفرضية الرئيسية: بعد عملية ترغيب البيانات وتبويبها في جداول إحصائية يمكن حصر جملة من النتائج وهي:
- يمتاز الحي بنسيج عمراني متشابك ظهر كمعادلة لغياب الهياكل العمومية.
- عدم وجود عناصر التخطيط بهذه الأحياء جسد فكرة عدم وجود الرقابة أو أنها جاءت متأخرة نوعا
- وجود تفاعل اجتماعي انقسامي بين أفراد وأسر الأحياء غير المخططة.
- يسود الأحياء الفوضوية غير المخططة صراعات اجتماعية.
- عدم التحكم الفعلي في ظاهرة الأحياء غير المخططة مما زاد من اتساع أحجامها في المدن.
- ضعف الرقابة العمرانية بالمدينة مما أدى إلى تفاقم الظاهرة بالمجتمع الحضري.
- غياب قوانين البناء و التعمير وعدم وضوحها لدى الأفراد والجماعات بالأحياء غير المخططة.
- المشاركة الفعلية لسكان هذه الأحياء في خلق هذا النسيج العمراني والاستمرارية في إنتاج هذا النوع من الأنماط السكنية.
- عدم وضوح في مسألة المساحات التي تشغلها المساكن بالحي غير المخطط.
- تمسك الجماعات والأسر بهذه الأحياء غير المخططة وعدم الخروج منها.
- تأثر الأنساق الاجتماعية الحضرية وضعفها (علاقات الجيرة) جراء الاقتراب المكاني غير المنظم، مما أدى بدوره إفرار بيئة حضرية غير متوازنة.
- تحليل الفرضية الفرعية الأولى: وهي تقوم " تؤدي الأحياء غير المخططة إلى بروز صراعات ونزاعات وضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية فيما بين الأسر "

من خلال مرحلة تفرغ البيانات والمعلومات المجمع في العمل الميداني نجد بأن هناك إجابات كثيرة تبرز بحق مدى صدق هذا الفرض وهي:

- وجود تراجع في العلاقة التقليدية بالأحياء غير المخططة.
- وجود صراع اجتماعي بين الأسر بالأحياء غير المخططة.
- ظهور صراعات حول الأراضي المجاورة فيما بين المساكن.
- الانقطاع في العلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد والجماعات.
- أفرزت الأحياء غير المخططة سلوكيات عدوانية فيما بين الأفراد والجماعات المتفاعلة بالحي السكني الفوضوي.

- ضعف الروابط الجوارية وانصهارها جراء التراكم التاريخي للنزاعات فيما بين العائلات.
- بروز فعلي للآفات الاجتماعية وتغشيها بداخل الحي السكني كان سببا وراء ظهور وتجسد الصراعات بين الأسر مما انعكس سلبا على علاقات الجيرة بصفة عامة والأسر المجاورة بصفة خاصة
- الحي يشكل ثقافة عمرانية قديمة أو هي موروث فوضوي وهذا راجع في الأساس إلى غياب قوانين التعمير والبناء في تلك الفترات القديم.

9-1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات المشابهة:

إن الدراسة الراهنة تسعى في إطارها التطبيقي والنظري للكشف عن الحقائق والعلاقات المرتبطة بظاهرة الأحياء غير المخططة وعلاقات الجيرة إذ تبين بأن الدراسة توصلت إلى صياغة جملة من النتائج التي تصب في اتجاه أن الأحياء الفوضوية لها إنعكاسات سلبية على علاقات الجيرة وذلك راجع في أساسه لجملة من العوامل المجتمعة لعل من بينها انتشار الأمراض الاجتماعية غير السوية كالجريمة والانحراف كما أبرزته دراسة الأستاذ الدكتور "عبد العزيز بوودن" التي تحمل عنوان المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر افتقار الحي للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة من جهة ضف الى ذلك الاقتراب المكاني بين المساكن والتحامها في بعضها البعض كما أكدته دراسة "الأستاذ علي بوغناقة" التي تحمل عنوان الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب وكذا استخدامات الأرض العشوائية كما بينته دراسة الأستاذ "عبد الحميد دليمي" حول أزمة السكن بمدينة قسنطينة، مما أثر سلبا بالفعل

على هذه العلاقة الأمر الذي أدى إلى إضعاف الطابع التقليدي المميز لها، كما أن هذه الدراسة من خلال تحليلاتها وتفسيراتها وصلت بأنه توجد علاقة ترايبية بينها وبين الدراسات المشابهة الأخرى وذلك ما تعلق الأمر بالجانب المرتبط بمدى أثر وتأثير الفضاء السكني والمجال الإيكولوجي للحى على علاقات الجوار فيما بين الأفراد والجماعات، وعليه فإن ضعف المراقبة وسياسة التخطيط وغياب الثقافة العمرانية لدى الأفراد والجماعات بالأحياء غير المخططة أثر بالسلب على الأنساق الاجتماعية الحضرية، كما أكدته دراسة الأستاذ "بن السعدي اسماعيل" في دراسته الموسومة بالثقافة والعمران دراسة في خصائص منطقة المحيط بباتنة، كما عمدت الدراسة الأنية للكشف عن عامل تأخر ظهور قوانين التهيئة والتعمير بالمدن الجزائرية على وجه العموم وهذا مطابق إلى حد كبير مع الدراسة المشابهة التي تحمل عنوان قرارات التهيئة والتعمير في القانون الجزائري.

9-2- موقع الدراسة الراهنة من نظريات دراسة المدينة:

ولعل هذه النظريات التي يمكن القياس عليها وهي النظرية الإيكولوجية التي عالجت مسألة التخطيط والتنمية الحضرية والتنظيم الاجتماعي الحضري والعزل والعلاقات الطوعية والتغاير وغيرها من المواضيع والمتغيرات المرتبطة بالدراسة الراهنة، وخاصة من الجوانب التالية:

أ- النظرية الإيكولوجية السوسيو-ثقافية والتي تركز على أن الأفراد في تعاملهم مع الآخرين والبيئة التي يعيشون بها، يخلقون ثقافة وقيم تتحكم في التفاعل والمشاعر واستخدامات الأرض على حد تعبير "فيري"، ومن جهة يرى "كبير" و"فيري" بأن ثقافة الأفراد لها دور كبير في تحديد استخدام الأرض، وهذا يذهب إلى حد بعيد مع الدراسة الأنية في معالجتها لمسألة الخصائص الثقافية التي تشكل في خضمها الحي الفوضوي.

ب- مدرسة القيم الاجتماعية حيث يرى "فيري" بأن القيم تعمل على تحديد أنماط استخدام الأرض هذا من جهة لنجد في المقابل "بارسونز" الذي يؤكد بأن القيم هي المرجعية الأساسية لفهم وتفسير الأنساق الاجتماعية الحضرية، وهذا ما يربط مع الدراسة الراهنة في سعيها للكشف عن القيم السببية لتمرکز السكان بالحي غير المخطط محل الدراسة.

ت- المركب الإيكولوجي كأحد المتغيرات البحثية في التهيئة الحضرية، حيث تم اعتبار المجتمع المحلي أحد أهم العناصر الأساسية المشكلة للإيكولوجية هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة التكامل بين العوامل النفسية والأخلاقية، والاهتمام بالبعد المكاني والزمني، والأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية في تحليل الجوانب الإيكولوجية.

ث- النسق الإيكولوجي والتخطيط الحضري بحيث يرى "شنور" في مسألة الدراسة المجتمع والتنمية الحضرية، حيث ذهب شنور لمعالجة وتحليل التنظيم الاجتماعي الذي يعتبر أساس الدراسة في العلاقات الاجتماعية، أما "دكان" يرى بأن المركب الإيكولوجي الذي يتشكل من السكان والتنظيم والبيئة والتكنولوجيا، وهي عناصر مساعدة في التنمية

الحضرية، حيث نجد في هذا الصدد الافتراض الذي وضعه "روبرت بارك" وهو التركيز على ان التحليل الإيكولوجي يساعدنا في تفسير العلاقة الارتباطية بين المسافة المكانية والمسافة الاجتماعية.

العزل المكاني فالتنافس على المكان في المجتمع الحضري من شأنه أن يخلق فصل وعزل واضح ومتميز ما بين الجماعات وكذا ما تعلق الأمر بالأنشطة والوظائف، هذا كله شجع عملية التنقل الاجتماعي خاصة لما اتاحت الفرصة للتحصيل والمهارة والتعليم والثروة كدعائم لكسب المكانة الاجتماعية للأفراد.

ج- المدخل الإقليمي الذي يرتكز على تنمية المناطق السكنية والمدن الجديدة وكذا معالجة المشكلات الحضرية والتخطيط الحضري.

وانطلاقاً من هذه الآراء المرتبطة بالاتجاهات العلمية للنظرية الإيكولوجية نجد بان الدراسة الراهنة عالجت مسألة التنظيم الاجتماعي ودراسة الحي الحضري مجال الدراسة الخاص المرتبط بإيكولوجيا الحي مع مراعاة دراسة الجوانب السيكولوجية والتخطيطية والتقارب المكاني في المسافات الاجتماعية، والارتباط بالقيم التقليدية في استخدامات الأرض استناداً لدراسة فيري في بوسطن.

ح- المسائل الجوهرية التي تثيرها الدراسة الراهنة:

ولعل ما يمكن قوله بان هذه الدراسة السوسيوولوجية الميدانية قد حاولت الإحاطة بعدد معتبر من جوانب المشكلة البحثية، ومن ثم السعي وراء الكشف والتقصي عن الحقائق ومن ثم التعرف عن العناصر الكامنة وراء العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل البناء الفوضوي والمتغير التابع علاقات الجيرة وكذا المتغيرات المتداخلة في المجال الإيكولوجي للحي السكني الفوضوي، وبحكم المعلومات والبيانات المجمعّة في المرحلة النظرية والتطبيقية للدراسة بحيث ثم الوقوف عند عدد كبير من الأبعاد التي سعت الدراسة للبحث فيها، إلا أن هذه النتائج تبقى نسبية وذلك راجع في أساسه لخصائص الظاهرة الاجتماعية الحضرية لأنها تمتاز بالتحول والاستمرارية، ومن خلال هذا المنطلق يمكن القول بأن علاقات الجيرة في تغير مستمر النتائج المتوصل إليها، إن المجاورات السكنية في مضامينها تتجاوز فكرة كونها تتحصر في أماكن للإقامة لتشمل فكرة مفادها بأنها تلك الارتباطات الاجتماعية والمصالح المشتركة بين الأفراد والجماعات والأسر والشعور بالانتماء وسيادة العلاقات الطوعية، إذ تتم عن طريقها تلبية احتياجاتهم الاجتماعية يسودها نوع من التعاون والتضامن الاجتماعي المشترك بداخل الأحياء السكنية الذي يصب في منحى التفاعل الاجتماعي الإيجابي المدعم لعلاقات الجيرة.

ومن خلال هذا الطرح يتضح جلياً بأن ظاهرة التخطيط الحضري ظهرت كأولوية ضرورية في تخطيط المدينة وتنظيمها، مستندة في هذه العملية على أدوات التخطيط والبناء والتعمير، والتي من شأنها تنظيم الجوانب الإيكولوجية وعلاقات

الجيرة بأحياء الحواضر هذه العلاقة الاجتماعية التي شهدت تراجع وقتور جراء البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يحيا بها الأفراد بالأحياء غير المخططة.

-التوصيات: واما الاقتراحات و التوصيات التي يمكن وضعها في هذه الدراسة وهي على النحو الاتي:

- مراعاة الشروط التخطيطية في تشييد المدن
- العمل على الدمج الايكولوجي والنفسي
- اشراك اهل الاختصاص في وضع المخططات العمرانية
- استخدام برامج مستديمة في الاحياء
- محاولة الحفاظ على تماسك الانساق الاجتماعية
- اشراك الافراد والجماعات في بناء المستقرات

ومن هنا فإن الدراسة الراهنة أثارَت كم معتبر من التساؤلات البحثية التي يمكن أن تكون مجالاً لدراسات علمية مستقبلية وهي على النحو الاتي:

- 1- كيف يمكن معالجة ظاهرة البناء الفوضوي في ضوء إنشاء أحياء سكنية جديدة بديلة للموروث المادي؟
- 2- هل يمكن إعادة دمج العناصر المدعمة لعلاقات الحيوة بداخل الأحياء الفوضوية وصياغة خطط تنمية مستديمة يتم الاعتماد عليها في المجال الحضري؟
- 3- ماهي الإجراءات الواجب الاعتماد عليها لإعادة تميم الأحياء الفوضوية بالتجهيزات الضرورية التي من شأنها المزج بين الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية؟
- 4- كيف يمكن دراسة العلاقات الطوعية والتنظيم الاجتماعي الحضري بهذا النمط من الأحياء غير المخططة؟
- 5- كيف يمكن قياس الاقتراب المكاني والمسافات الاجتماعية للجماعات بالحواضر؟

- خاتمة :

وخلص القول هنا أن هذه الدراسة أبرزت في مختلف جوانبها ومتغيراتها البحثية العلاقات بين متغير البناء الفوضوي ومتغير علاقات الحيوة وكذا المتغيرات المتداخلة المتمثلة في التخطيط الحضري والجوانب الإيكولوجية والروابط الطوعية، والتنظيم الاجتماعي الحضري وعلاقة الأفراد بالبيئة المحيطة بهم، ودراسة مدى توفر التجهيزات والمرافق

الضرورية بالحي المدعمة لعلاقات الجوار، وكذا توضيح استخدامات الأرض الحضرية عامة والأحياء خاصة، والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة كالتنمية الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة التي يمكن توظيفها بالمدن وأحيائها لبلوغ الأهداف المنشودة من قبل حكومات الدول والهيئات العمومية على وجه الخصوص، وذلك لأجل تعزيز وتنشيط التنظيم الاجتماعي الحضري هذا الأخير الذي يسعى إلى تطوير المجتمعات الإنسانية والارتقاء بأنساقها الاجتماعية والثقافية.... وغيرها.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- الهيثي، سبري فارس . (2009). التخطيط الحضري. عمان: دار صفاء للنشر.
- 2- الموسوي، هاشم عبود. يعقوب، وحيدر صلاح.(2006) التخطيط و التصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع.
- 3- السيد، عبد العاطي السيد.(2011). علم الاجتماع الحضري(ط.1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 4- أبو عيانة، فتحي.(2002). دراسات في الجغرافيا البشرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 5- قيرة، إسماعيل. توهامي، إبراهيم. دليمي، وعبد الحميد.(2008) التخطيط والتنمية الحضرية. عين مليلة: دار الهدى للطباعة.
- 6- بوودن، عبد العزيز.(2003-2004). نظريات النمو الحضري وعوامل نشأة المدن. قسنطينة: منشورات جامعة قسنطينة.
- 7- بوودن، عبد العزيز.(2004). منهجية وتقنيات البحث في علم الاجتماع الحضري. قسنطينة: مطبوعات جامعة منتوري.
- 8- بن السعدي، إسماعيل. (2001-2002). الثقافة وال عمران دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في علم الاجتماع التنموية، جامعة قسنطينة.
- 9- ثائر مطلق، محمد عياصرة.(2009). التخطيط الإقليمي دراسة نظرية تطبيقية. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 10- دليمي، عبد الحميد. (2004). السياسات الحضرية. قسنطينة: منشورات جامعة قسنطينة.
- 11- حنفي، عوض.(1997). سكان المدينة بين الزمان والمكان. الإسكندرية: المكتب العلمي.
- 12- خاطر، احمد مصطفى.(2005). تنمية المجتمعات المحلية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- 13 شارلز، أبرمز.(1964). المدينة ومشاكل الإسكان. بيروت: دار الافاق الجديدة.
- 14 عطوي، عبد الله.(1997). جغرافية المدن(ج1). بيروت: دار النهضة العربية.
- 15 غنيم، عثمان محمد.(2008). تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري. عمان : دار صفاء للنشر.
- 16 غلاب، محمد السيد. عبد الرزاق الجوهري، ويسرى.(1982). جغرافية الحضر دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها (ط1). الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.
- 17 غيث، محمد عاطف.(1979). قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- 18 فهمي، محمد سيد.(2002). طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق(ج2). الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث.
- 19 louis wirth,le gheto,traduit par pierre jaques rojtman,presses universitaires de grenoble,chicago,1928.
- 20 francoise moncomble , la déllaisoin la politique de la ville en question,France , Paris,2001.
- 21 jucelyne dubois–maury claude chaline, les risque urbains, imprimé en Belgique, paris,2002.
- 22 yves grafmeyer et isaac joseph,l'école de chicago naissance de l'écologie urbaine, imprimeur s.a.a alencon(o.r.n.e), 1984.
- 23 sous la direction de annabelle morel–brochet et nathalie ortar,la fabrique des modes homme lieux et milieux de vie,préface de martine berger,paris,2012. d'habiter
- 24 yakin zhao, construction des espaces urbains et rénovation d'un quartier de shanghai,la problématique de la migration et du changement social,these doctorat de l'école normale superieurede cachan,sociologie,paris,2009.